دور الاستثمار الأجنبي في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنمية

The Role of Foreign Investment in Improving The business Climate And Promoting Development

د. عبد النبي صبري

أستاذ التعليم العالي

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

باسمة الحوات

باحثة بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

جامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط

ملخص:

إن الاستثمار الأجنبي يشكل إحدى الآليات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو إحدى الأدوات الناجعة والفعالة لكل الاقتصاديات، التي تضمن الاستثمارية والتنافسية في ظل المتغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، ونظرا لأهميته سارعت كل الدول بما فيها المغرب إلى إدخال إصلاحات جذرية على أنظمته التشريعية والقانونية، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإنعاش الاستثمار وتهييئ المناخ الملائم لجذبه وتطويره.

حيث تعالج الورقة البحثية دور الاستثمار الأجنبي في تحسين مناخ الأعمال وأثره على تعزيز التنمية من جهة وجلب مستثمرين وخلق القيمة المضافة من جهة أخرى.

الكلمات المفاتيح: الاستثمار الأجنبي–مناخ الأعمال–التنمية

Abstract:

Foreign investment is one of the basic mechanisms for economic and social development, and it is one of the effective and efficient tools for all economies, which guarantees investment and competitiveness in light of the changes that the global economy is experiencing. Given its importance, all countries, including Morocco, have rushed to introduce radical reforms to their legislative and legal

systems, and to take the necessary measures and procedures to revive investment and create an appropriate climate to attract and develop it.

The research paper addresses the role of foreign investment in improving the business climate and its impact on enhancing development on the one hand and attracting investors and creating added value on the other hand.

Keywords: Foreign investment-business climate-development

مقدمة:

تتموقع المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله كوجهة متميزة للمستثمرين، حيث احتل المغرب المرتبة 53 في التصنيف الأخير للبنك الدولي حول ممارسة الأعمال، فعلى امتداد العشرين سنة الماضية، تم إطلاق العديد من الإصلاحات المهيكلة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، مما مكن المغرب من إحراز تقدم كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وساهم في تعزيز جاذبيته وإشعاعه على المستوى الدولي.

بالرغم من الظرفية العالمية الشديدة التقلبات، تؤكد الوجهة المغربية مكانتها كشريك مستقر وتنافسي وجذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سجلت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا بنسبة 22% سنة 2022 لتناهز 40 مليار درهم، أو ما يعادل 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب 2.5% سنة 2021.

وتعزى هذه النتائج إلى الجهود التي بذلتها بلادنا لضمان مناخ ملائم للاستثمار الوطني والأجنبي، وذلك من خلال الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية والاقتصادية، وقد تم تعزيز هذه الاستثمارات كذلك من خلال مجموعة من الاتفاقيات التي أبرمتها بلادنا والتي تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي، مما يقدم للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات من حيث التعامل والحماية ويوفر لهم بيئة قانونية مستقرة ومواتية.

وهو ما حث عليه الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، في 14 أكتوبر 2022 "وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة. وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية"[1].

ذلك أن الاستثمار الأجنبي يحظى بمكانة بارزة، اعتبارا للأدوار التي يقوم بها إن على مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى نقل التطور والمعرفة والتكنولوجيا من دولة المستثمر إلى الدولة التي ستحتضن الاستثمار.

فمن الحقائق التي أثبتتها التطورات الاقتصادية الحديثة، هو الدور الفعال والمؤثر لعنصر الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي، فالاستثمار كنشاط اقتصادي لا يمكن التعامل معه كشكل مجرد ومنفصل عن باقي

[1] مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك، نصره الله، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، في 14 أكتوبر 2022.

العناصر الأخرى في وظائف الدولة، ولكن يجب النظر إليه والتفاعل معه في إطار المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتكون فيها ويتكامل معها[1].

لقد انخرط المغرب في سياسة تهدف إلى جعل الاستثمار الوطني والأجنبي دعامة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، وذلك من خلال وضع العديد من التدابير التشريعية والمؤسساتية والتنظيمية، حيث إلى جانب الإعفاءات التشريعية الممنوحة في إطار القانون العام، يقر المغرب العديد من الامتيازات ذات طبيعة مالية وضريبية وجمركية لصالح المستثمرين والشركات الاستثمارية والصناديق الاستثمارية الدولية في إطار اتفاقيات وعقود يتم إبرامها مع الدولة قصد مطابقة بعض المعايير الخاصة[3].

ويمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر، ويراد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام شخص ذاتي أو معنوي باستثمار أمواله في دولة أجنبية من خلال إنشاء مشروع أو عدة مشاريع بها مع احتفاظه بصلاحية إدارتها وتوجيهها.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فيتخذ شكل شراء سندات دولية وشهادات الإيداع المصرفية الدولية، أو شهادات الإيداع في سوق العملات الأجنبية أو شراء سندات الدين العام أو الخاص وغيرها من العمليات، وما يميز الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو أنه يتمثل فقط في تقديم الرأسمال (قرض مثلا) إلى جهة معينة دون أن تكون لصاحبه صلاحية إدارته أو السيطرة عليه[4].

وقد ساير المغرب نهج مختلف التشريعات، من خلال عمله على إدخال إصلاحات شملت مجالات عديدة، بحيث انطلق من إعادة تحديث النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار وجعلها رافدا معولا عليه للرفع من تدفقات الاستثمار الأجنبي، بما يساهم في التشغيل والتقليل من حدة البطالة، ناهيك عن المساهمة في تمويل التحملات العمومية.

---

[1] جمال قاسمي، الاستثمارات العمومية الكبرى بالمغرب . دراسة قانونية سوسيو . اقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس –الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، السنة:2021/2020، ص.12.

[2] Larbi Jaidi, Modèle économique Marocain : Ressorts et dynamismes, Défis et faiblesses et indentification des facteurs de l'émergence, 2015, P.16-45.

[3] حول هذه التدابير راجع:

- فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 23 تموز 2005، السنة الثانية، ص.53.
- أغريب سعيد، المعاملة المغربية للاستثمارات الدولية، والبحث عن الاندماج في الاقتصادي العالمي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض–مراكش، السنة الجامعية: 2002/2001، ص.4.
- تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية: الحكامة الديموقراطية، رافعة أساسية لاستدامة الثروة الإجمالية في خدمة المواطنين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مارس 2015، ص.6-17.
- CNUCED, examen de la politique de l'investissement Maroc, Version préliminaire, 29 Janvier 2007, P.3-39.

[4] جمال أميرة، ميكانيزمات جلب الاستثمار الأجنبي إلى المغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، تخصص: قانون الأعمال، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان، السنة الجامعية: 2021/2020، ص.3.

حيث تسعى المملكة إلى الارتقاء إلى مستويات أعلى كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى القاري، مما يقدم للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات من حيث التعامل والحماية ويوفر لهم بيئة قانونية مستقرة ومواتية، بهدف ضمان الحفاظ على نظام اقتصادي متوازن.

ومع ذلك، فإن هذه الجاذبية تتطلب تهيئة مناخ جذاب ومناسب لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، من جهة من خلال إنشاء البنى التحتية والعوامل المؤيدة للاستثمار، ومن ناحية أخرى ضمان إطار قانوني يتكيف مع التوقعات والمتطلبات الجديدة للسوق الوطنية والدولية، والتي تتغير باستمرار، مع ضمان الاستقرار والأمن القانوني والقضائي.

بناء على ما تقدم، يمكن القول إن أهمية اختيار هذا الموضوع تتجلى في وضع المغرب سياسة عامة ممنهجة ومحكمة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وفي استقطاب الاستثمارات الأجنبية (الدولية)، حيث قدمت الدولة حزمة واسعة من الحوافز للاستثمار في القطاعات الصناعية والإنتاجية، تمثلت في تسهيلات ضريبية وجمركية وعقارية للمستثمرين.

وتهدف هذه المداخلة المندرجة ضمن المحور الرابع من محاور الملتقى الدولي: "دور الشراكة والتعاون في تدبير الأزمات" تحديدا النقطة السابعة المتعلقة ب "الاستثمار الأجنبي"، إلى تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي في تحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية وانعكاسات ذلك على متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء التغيرات والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي، الأمر الذي يدفعنا إلى الخوض في إشكالية رئيسية هي: ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنمية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات أهمها:

- ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي على مناخ الأعمال الوطني؟
- ما هي معيقات الاستثمار الأجنبي في تحسين مناخ الاعمال؟
- إلى أي مدى يستجيب الاستثمار الأجنبي لمتطلبات التنمية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية وما يرتبط بها من تساؤلات ارتأينا نهج الخطة التالية:

فرضية البحث:

الاستثمار الأجنبي رافعة أساسية من أجل توظيف أنجع لمقومات التنافسية والمزايا المقارنة، التي يتيحها الموقع الجغرافي للمغرب ضمن خريطة الاقتصاد العالمي غير أن هذا لا يمنع من وجود مجموعة من التحديات التي تعيق فاعليتها، لذلك ينبغي العمل على تعزيز جاذبية استقطاب المملكة المغربية لهذه الاستثمارات ومن شأن ذلك المساهمة في تحسين مناخ الأعمال والتنمية.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي رافعة أساسية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق التنمية

المطلب الثاني: معيقات الاستثمار الأجنبي في تعزيز مناخ الأعمال وسبل الفعالية

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي رافعة أساسية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق التنمية

يعتبر الاستثمار دعامة أساسية للتنمية وإضافة نوعية للطاقة الإنتاجية والزيادة في الثروات لما لذلك من أثر في إشباع الحاجات وتوفير الخدمات، كما أضحى الاستثمار الأجنبي من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في الوقت المعاصر، إذ أنه يضطلع بدور حاسم على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة ما، ذلك لكونه قناة رئيسية يتدفق عبرها الرأسمال والخبرة العلمية والفنية للدولة.

وبالنظر للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي فقد استوجب على الدولة أن تكون قادرة على تهيئ الأرضية الملائمة لجلبه واستقطابه (**فقرة أولى**)، بالنظر لتأثيره البالغ الأهمية على التنمية وتحسين مناخ الأعمال (**فقرة ثانية**).

الفقرة الأولى: أهمية المجهودات الوطنية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية

تسعى مختلف الدول إلى جلب الاستثمارات الأجنبية لدورها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل تنافسية دولية شديدة، الأمر الذي يفترض خلق مناخ استثماري قادر على تحقيق الجاذبية[1].

وعلى المستوى الوطني، يقصد بالاستثمارات الأجنبية بالمغرب، العمليات التي يترتب عنها إنشاء أصل مالي أو فعلي بالمغرب، من قبل الأشخاص الاعتباريين الأجانب، والأشخاص الطبيعيين من جنسيات أجنبية، المقيمين أو غير المقيمين، والأشخاص الطبيعيين من جنسية مغربية والمقيمين بالخارج.

تستفيد هذه الاستثمارات، حينما يتم تمويلها بالعملة الأجنبية من نظام للتحويل يضمن للمستثمرين المعنيين، الحرية الكاملة ل:

- تحويل المداخيل المتولدة عن هذه الاستثمارات؛
- تحويل عائدات تصفية أو تفويت استثماراتهم.

ويمكن للاستثمار الأجنبي بالمغرب أن يأخذ الأشكال التالية:

- إنشاء الشركات؛
- المشاركة والاكتتاب في زيادة رأسمال شركة موجودة سلفا؛
- إنشاء فرع أو مكتب تمثيل أو ربط؛
- اكتساب سندات ضمان؛
- المساهمة نقدا أو عبر ديون تجارية في الحساب الجاري للشركاء؛

[1] أيوب دينوري، الفروقات بين القضاء والتحكيم في حل منازعات الاستثمارات الأجنبية، فقه القضاء الإداري، منشورات مجلة العلوم القانونية، الاستثمار العمومي الترابي بالمغرب "الجزء الثاني"، أشغال الندوة الوطنية حول الاستثمار العمومي بالمغرب، الإكراهات وسبل النجاعة"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية، يومي 20 و21 فبراير 2024، ص.203.

- القروض المبرمة بالعملة الأجنبية؛
- اقتناء الممتلكات العقارية أو حقوق الانتفاع المرتبطة بها؛
- إنجاز أشغال البناء و/أو التهيئة المرتبطة بالممتلكات العقارية؛
- إيداع الودائع لأجل لدى البنك[1].

إن رهان تحفيز الاستثمار الأجنبي وكسب وده جعل المشرع المغربي يحسن من مردودية الضمانات التشريعية المقدمة، بحيث لم يقف الأمر عند تقويم بعض فروع القانون الخاص المرتبطة بمنظومة الأعمال والتي تعد المرآة الدالة عن حال بلادنا كوجهة مأمونة لتدفق ونفاذ رؤوس الأموال الأجنبية، بل امتد الأمر إلى تقويم بعض فروع القانون العام المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء.

كما أقدم المغرب على إبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية من أجل تسهيل عملية عبور السلع ونفاذ رؤوس الأموال الأجنبية، من قبيل اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تضمن اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي العديد من المضامين الجمركية الهادفة إلى تحرير المبادلات التجارية بينهما، من خلال رفع القيود الكمية على الصادرات المغربية وعلى الواردات الأوروبية، بشكل يساهم في تدفق رؤوس الأموال بكل حرية مما سيسهل عبور الاستثمارات الأوروبية إلى المغرب والاستثمارات المغربية إلى القارة العجوز[2].

ووفقا للمادة التاسعة من الاتفاقية المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، فإن المنتجات الصناعية المغربية الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي تستفيد من إعفاء جمركي تام، وهو ما يشكل امتياز للصادرات المغربية، بل ضمانة للشركات الصناعية المغربية التي تتولى عمليات تصريف منتجاتها على الخارج، وفي مقابل ذلك تستفيد المنتجات الصناعية الأوروبية إما من إعفاء كلي وفوري من الرسوم الجمركية والمكوس المماثلة أو من إعفاء تدريجي يراعي مصالح الأطراف[3].

---

[1] مكتب الصرف، أنظر الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2024/07/23 على الساعة: 21:00):

www.oc.gov.ma

[2] Mohamed Boussetta : Implications fiscales et Commerciales des accords de la zone libre échange : le cas du Maroc avec l'union européenne ; l'Egypte et la Tunisie ; revue marocaine d'administration locale et de développement N°34, imprimerie édit maghrébine Casablanca 2000, P.88.

[3] وقعت اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية يوم 15 يونيو 2004 في واشنطن. ودخلت حيز التنفيذ في فاتح يناير 2006. ويشمل نطاق تطبيق هذه الاتفاقية تجارة المنتجات الفلاحية والصناعية وتجارة الخدمات. كما همت الاتفاقية جوانب متعلقة بالعمل والسياسة البيئية والصفقات العمومية وحقوق الملكية الفكرية.

- للمزيد من المعلومات أنظر الصفحة الرسمية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات–قطاع الفلاحة عبر الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2024/08/14 على الساعة 17:08):

www.agriculture.gov.ma

وتم إرفاق الاتفاقية بمجموعة من اللوائح العامة والخاصة تتولى تعيين المنتجات المعنية بالتفكيك الجمركي، فبالنسبة للائحة الأولى تهم المنتجات التي تعفى فوريا من الرسوم الجمركية والمكوس المماثلة، من قبيل منتجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والمنتجات الاستهلاكية غير المصنعة محليا والمواد الطاقية والمعدنية والكيماوية.

أما اللائحة الثانية فتتعلق بالسلع المصنعة ونصف المصنعة التي تستفيد من تخفيض بنسبة 25% في كل سنة مدته أربع سنوات تحتسب من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما اللائحة الثالثة فتتعلق بمواد قطاع النسيج والجلد، التي تستفيد من تخفيض متوسط بنسبة 10 % أمده عشرة أعوام وذلك بعد فترة انتقالية تقدر بأربع سنوات[1].

وإلى جانب ما تمت الإشارة إليه، بتاريخ 9 فبراير 2021 اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة جديدة من أجل المتوسط وأقرها المجلس الأوروبي في وقت لاحق وذلك لإعادة إطلاق وتعزيز شراكة الاتحاد الأوروبي مع المنطقة، وهي مشمولة بخطة اقتصادية واستثمارية. ومن المتوقع أن تعبئ استثمارات تصل إلى 95 مليار درهم (8.7 مليار أورو) في المغرب بحلول عام 2027، ويشمل هذا مبلغ 17 مليار درهم (1،6 مليار أورو) في شكل منح من ميزانية الاتحاد الأوروبي.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم استثمارات المغرب في إطار آلية الاستثمار لفائدة الجوار وكذا الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، وأسهم الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص في تمويل البنيات الأساسية الرئيسية في قطاعات الطاقة والمياه والنقل، بالتعاون مع المؤسسات المالية الأوروبية من قبيل البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء وإعادة التعمير والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الألماني للتنمية (KfW).

وفي أكتوبر 2022، عزز الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية تعاونهما في مجال حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ مع إطلاق الشراكة الخضراء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، وهي أول شراكة خضراء يوقعها الاتحاد الأوروبي مع بلد شريك للنهوض بالبعد الخارجي للاتفاق الأخضر الأوروبي كما تعد إحدى الشراكات البارزة في خطة الاستثمار الأوروبية لفائدة الجوار الجنوبي.

وأقام الاتحاد الأوروبي شراكة وطيدة مع المغرب في مجالي الهجرة وتدبير الحدود منذ سنة 2004. وتعززت هذه الشراكة سنة 2013 من خلال شراكة التنقل وفي سنة 2018 من خلال دعمنا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. وخلال سنة

[1] Quanane Nabil, L'économie Marocaine face au démantèlement tarifaire : cas de la zone libre échange Maroc union européenne, mémoire de fin d'étude du troisième cycle, Université Hassan II, faculté des sciences juridiques économiques et sociales, Ain choc- Casablanca, année universitaire 2002/2003, P.3.

2022، تفاوض الاتحاد الأوروبي مع المغرب بشأن برنامج جديد لدعم الميزانية في مجال الهجرة لمدة 4 سنوات وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره 152 مليون أورو[1].

وفيما يلي مؤشرات المبادلات الخارجية بنهاية شهر ماي 2024، حيث عرفت الواردات ارتفاعا بنسبة 2.3 بالمائة أو +6.859 مليون درهم مسجلة 308.821 مليون درهم. وارتفعت صادرات السلع لتبلغ 191.731 مليون درهم (183.702 مليون درهم بنفس الفترة من السنة الماضية). وبهذا تراجع العجز التجاري ب 1 بالمائة فيما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات ب 1.3 نقطة لتبلغ 62.1 بالمائة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب [2]

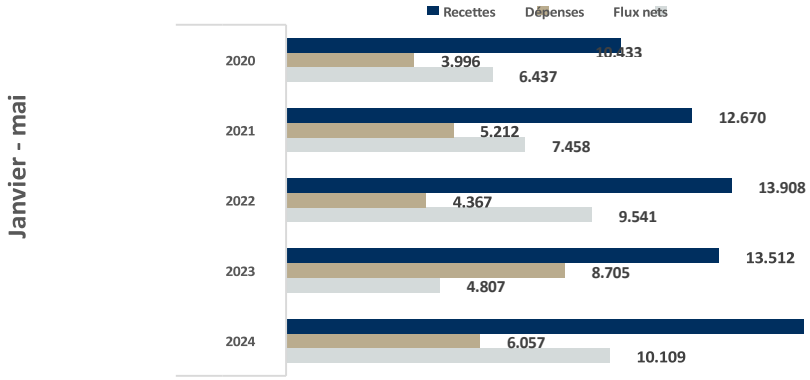

إيرادات IDE
+19,6%

16.166MDH contre 13.512MDH
À fin mai 2023.

نفقات IDE
-30,4%

6.057MDH contre 8.705MDH à fin mai 2023

صافي التدفق IDE
+5.302MDH

fin mai 2023.

+10.109MDH contre +4.807MDH à

16.166

– 5.000 10.000 15.000 20.000

En MDH

[1] بتاريخ 2 مارس 2023 وقع كل من السيد أوليفير فارهيلي المفوض الأوروبي لشؤون الجوار والتوسع والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية في المملكة المغربية عدة برامج تعاون تبلغ قيمتها الإجمالية 5،5 مليار درهم (500 مليون أورو تقريبا) لدعم أوراش الإصلاح الكبرى في المملكة، أنظر الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2024/07/24 على الساعة 19:00):

www.eeas.europa.eu

[2] مكتب الصرف، مؤشرات المبادلات الخارجية بنهاية شهر ماي 2024.

الفقرة الثانية: تأثير الاستثمارات الأجنبية على تعزيز مناخ الأعمال والتنمية

منذ أكثر من عقد، شهدت الاستثمارات في المغرب نموا مستمرا، هذا الاستثمار يدعمه بشكل أساسي القطاع العام، حيث يمثل ثلثي الاستثمار الإجمالي، وتهدف الدولة إلى تحقيق نسبة 65٪ من الاستثمار الخاص بحلول عام 2035، وفقًا لتوصيات النموذج التنموي الجديد [1].

إن الاستثمار الخاص (باستثناء المدخرات الأسرية)، الذي يصل في المتوسط إلى 90 مليار درهم سنويا (ثلث إجمالي الاستثمار)، ارتفع اليوم إلى حوالي 40% بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تتركز بشكل خاص في قطاع الصناعات التحويلية وحوالي 60% من الاستثمارات برؤوس أموال مغربية، مع 4 أنشطة تركز 60% من الاستثمارات (العقار، التجارة، الصناعات الاستخراجية والبناء).

وفي هذا السياق جاء في مقتطف من خطاب جلالة الملك2 ما يلي "... وبما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع، والتحلي بروح المسؤولية، للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

ويبقى الهدف الاستراتيجي، هو أن يأخذ القطاع الخاص، المكانة التي يستحقها، في مجال الاستثمار، كمحرك حقيقي للاقتصاد الوطني.

والمقاولات المغربية، ومنظماتها الوطنية والجهوية والقطاعية، مدعوة لأن تشكل رافعة للاستثمار وريادة الأعمال.

كما أن القطاع البنكي والمالي الوطني، مطالب بدعم وتمويل الجيل الجديد، من المستثمرين والمقاولين، خاصة الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا السياق، نجدد الدعوة لإعطاء عناية خاصة، لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج.

ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجهنا الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار.

ويهدف هذا التعاقد إلى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026...".

---

[1] المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، أبريل 2021، ص.29.

[2] مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بمناسبة افتتاح الدولة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أنظر الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2024/08/14 على الساعة 20:15):

amdie.gov.ma

ولذلك، تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، حددت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية كأهداف أولى:

جلب 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص وخلق 500,000 منصب شغل دائم بحلول عام 2026؛

رفع حصة الاستثمار الخاص إلى 50٪ من الاستثمار الإجمالي بحلول عام 2026[1].

لتحقيق هذه الأهداف، تم تحديد محاور استراتيجية بحلول عام 2026، وهي:

الرفع من الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية (الصناعات التحويلية، الطاقة، الصناعات الاستخراجية، الفلاحة والصيد، السياحة، ترحيل الخدمات...)؛

جذب جزء من الاستثمارات العمومية نحو الاستثمارات الخاصة عبر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)؛

مواكبة الفاعلين في مهن المستقبل مع زيادة الاستثمارات الخاصة تتناسب مع نمو الناتج الداخلي الخام في قطاعات مثل العقار، التجارة، الخدمات المالية والخدمات الاجتماعية.

فيما يتعلق بالتوزيع الجهوي للاستثمار الخاص، يظل الطموح هو تقليص الفوارق المجالية قدر الإمكان، وسيسمح هذا المجهود لكافة مناطق المملكة بالحصول على حصة أكبر من الاستثمار الخاص خلال الفترة 2022-2026.

في إطار تعريف التنزيل الجهوي والقطاعي للاستراتيجية الوطنية للاستثمار، يجري حاليا وضع اللمسات النهائية على نهج تقارب التقائي يشمل جميع الهيئات المعنية من القطاعين العام والخاص، سواء على مستوى الإدارات القطاعية أو على المستوى الجهوي.

وفي هذا السياق، سجلت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة رقما غير مسبوق في تاريخ المغرب حيث بلغت 13.1 مليار درهم (1.28 مليار دولار) في الثلث الأول من هذا العام، بحسب معطيات نشرتها وزارة الاستثمار.

[1] أنظر الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2024/08/14 على الساعة 17:11):micepp.gov.ma

مقارنة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر

المغرب–فرنسا–مصر إلى غاية سنة 2022[1]

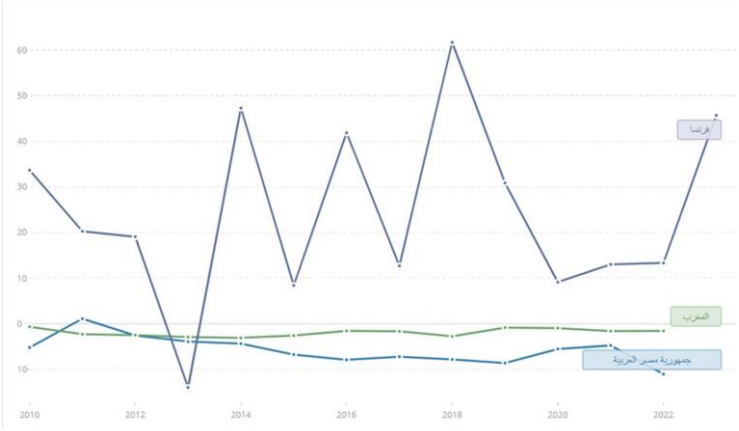

وجاء تسجيل هذه التدفقات بفضل الميثاق الجديد للاستثمار[2] والجهود الحكومية الكبيرة لتحسين مناخ الأعمال[3]، وأيضا الجولات التي يقوم بها المسؤولون وهياكل الدولة في الأسواق الدولية.

ويشكل اعتماد ميثاق الاستثمار بمثابة إصلاح لسياسة الدولة في مجال الأعمال بما يتلاءم مع التحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الاستفادة من المؤهلات المتنوعة لكل الجهات والأقاليم.

كما أنه تم تفعيل نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي[4]، هذا إلى جانب اعتماد حوكمة موحدة ولا مركزية عبر تعويض لجنة الاستثمارات باللجنة الوطنية للاستثمار، التي تتمتع بصلاحيات موسعة،

---

[1] مجموعة البنك الدولي، www.albankaldawli.org، تاريخ الزيارة 2024/08/14 على الساعة 13:40.

[2] القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.76 صادر في 14 من جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022)، الجريدة الرسمية عدد 7151–17 جمادى الأولى 1444 (12 ديسمبر 2022)، ص.7900.

[3] اتخذ المغرب خطوات جريئة لتحديث منظومة الاستثمار تماشياً مع مبادئ "النموذج التنموي الجديد"، وذلك بهدف الرفع من نسبة الاستثمارات الخاصة إلى ثلثي إجمالي الاستثمارات بحلول عام 2035.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم إطلاق "ميثاق الاستثمار" الجديد الذي يوجه الاستثمارات نحو الأولويات الاستراتيجية مع توفير حوافز قوية للمستثمرين.

ويتمحور هذا **الميثاق الجديد حول ثلاثة ركائز رئيسية: إرساء أنظمة جديدة لدعم الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال وتعزيز حكامة موحدة ولامركزية.**

- أنظر الموقع الإلكتروني المتعلق بالمركز الجهوي للاستثمار عبر الموقع التالي (تاريخ الزيارة 2024/08/14 على الساعة 17:20):

casainvest.ma

[4] مرسوم رقم 2.23.1 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.12.23 بتطبيق أحكام المادتين 1 و7 من المرسوم رقم 2.23.1 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

وصادقت اللجنة الجديدة خلال خمس دورات على 115 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 173 مليار درهم (16.9 مليار دولار) ستمكن من توفير 96 ألف فرصة عمل.

ويعد هذا الارتفاع القياسي ثاني أعلى مستوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تاريخ الاقتصاد، حيث يعزى هذا "المؤشر الإيجابي" أساسا، إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة على مستوى ميثاق الاستثمار، ومناخ الأعمال، وكذا تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية[1]، بحيث أنه تم تقليص ما يعادل 45 في المئة من الإجراءات الإدارية، عبر التخلي عن عدد كبير من الوثائق، وبالتالي يمكن الحديث عن ديناميكية داخل المغرب.

إن ارتفاع حجم الاستثمار قد انعكس على سوق العمل، مع تضاعف حجم الاستثمار المعتمد في اللجنة بأكثر من أربعة أضعاف، وزيادة عدد الوظائف المتوقعة المعتمدة بمقدار يتخطى ستة أضعاف، ويمكن توقع تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل المشاريع الإستراتيجية الأخيرة، لاسيما على مستوى منظومة النقل الكهربائي، مع إنشاء أكبر مصنع في أفريقيا والوحدات المرتبطة بسلسلة القيمة للبطاريات.

ويظهر التقرير السنوي لقائمة مراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر (أف.دي.آي) لعام 2023، والذي تم إصداره في شهر يناير الماضي، احتلال المغرب للمركز الثامن عالميا ضمن قائمة البلدان المستقطبة للاستثمارات الأجنبية[2].

وبحسب وزارة الاستثمار تم خلال العام الماضي إطلاق 70 في المئة من مبادرات خارطة الطريق الممتدة بين 2023 و2026 لتحسين مناخ الأعمال، 44 في المئة منها تم إنجازها استنادا على المبادرات المتبقية مستقبلا.

وترتكز خارطة تحسين مناخ الأعمال على 4 دعائم أساسية تتمثل في تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال، إلى جانب دعم التنافسية، من خلال التمويل والوصول إلى العقارات والطاقات المتجددة.

ويشكل تطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال وللابتكار دعامة ثالثة للبرنامج، مع تكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد، وقامت وزارة الاقتصاد والمالية ببلورة وتطوير وحدة وظيفية رقمية جديدة تحت اسم "استثمار"، وهي متاحة ضمن نظام "إي-بودجي 2".

- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.13.23 بتطبيق أحكام المادة 6 من المرسوم رقم 2.23.1 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

قرار لرئيس الحكومة رقم 3.14.23 بتحديد قائمة الأقاليم أو العمالات المندرجة ضمن الفئتين أ و ب التي يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمار المنجزة داخل نفوذها الترابي من منحة ترابية.

[1] القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 صادر في 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6866 بتاريخ 24 رجب 1441 (19 مارس 2020)، ص.1626.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023، الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع، استعراض عام، الأمم المتحدة، جنيف 2023، ص.17.

وتسمح هذه الوحدة بتعريف وبرمجة وتتبع التنفيذ المالي والمادي والميزانيات العمومية للمشاريع الاستثمارية المزمعة من طرف الوزارات المعنية والمؤسسات من خلال ما جاء في الميزانية العامة للدولة، وتعد المنصة ترجمة لتطبيق ممارسات جديدة في التصرف في الاستثمار العمومي بغرض تحسين نتائج الآثار المستهدفة عبر مشاريع القطاع العام.

كما أنها تساعد في اتخاذ القرار المتعلق بالميزانيات من خلال تسهيل عملية برمجة الاستثمار العمومي وتوجيه المناقشات، وتوثيق المشاريع من خلال إنشاء قاعدة بيانات لمشاريع الاستثمار العمومي.

ومن المتوقع إطلاق منصة رقمية تمكن من تحديد المواقع الجغرافية للمشاريع، من أجل مواكبة وتسليط الضوء على الجهود المبذولة فيما يتعلق بالعدالة على مستوى توزيع الاستثمارات والحد من التفاوتات والفوارق بين الجهات.

وسيعمل المشرفون على المنصة على إعداد تقارير دورية، حول مستوى تقدم تنفيذ محفظة مشاريع الاستثمار العمومي، خاصة المذكرة المتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لمشروع قانون المالية.

وتستفيد مجموعة من المؤسسات والشركات العمومية من تحويلات وإعانات من الميزانية العامة للدولة على مستوى نفقات الاستثمار، ويتم صرف هذه التحويلات بغية تنفيذ المهام الموكلة إليها، في إطار دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خاصة مساهماتها المتعددة في مجالات الاستثمار الاستراتيجي لاسيما على مستوى تحديث البنيات التحتية وتقديم الخدمات العامة.

المطلب الثاني: معيقات الاستثمار الأجنبي في تعزيز مناخ الأعمال وسبل الفعالية

يعتبر الاستثمار الأجنبي ظاهرة اقتصادية أساسية تشكل محور الإهتمام لدى العديد من الاقتصاديين، كما يلعب دورا كبيرا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، لكونه يشكل تقنية اقتصادية في الدول النامية، بعد أن استفحلت الأزمات المالية والإقتصادية بها، بسبب اعتمادها الآليات التقليدية لتمويل مشاريعها المتمثلة في سياسة القروض (**فقرة أولى**)، وأمام هذا الوضع يتعين العمل على إيجاد آليات من شأنه المساهمة في تعزيز الاستثمار الأجنبي لمواجهة التحديات التي تعيقه (**فقرة ثانية**).

الفقرة الأولى: تحديات الاستثمارات الأجنبية في النهوض بالاستثمار

عرفت دينامية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب انخفاضاً "ملموسا" خلال سنة 2023 لم تخطئه عيون الفاعلين التي ترصد ديناميات الاقتصاد المغربي، خاصة في بُعد الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب لرؤوس أموال وعائدات جمّة، وهو ما أشار إليه مكتب الصرف في حصيلته للأرقام السنوية الخاصة بـ "مؤشرات المبادلات الخارجية" للعام المنقضي.

وحسب معطيات مكتب الصرف، فإن سنة 2023 لم تتجاوز خلالها قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب 10,5 مليارات درهم، بنسبة انخفاض واضحة بلغت ناقص 53,3 في المائة مقارنة بسنة 2022، التي عرفت صافي تدفقات من هذه الاستثمارات قدرُه 21,7 مليار درهم، أما سنة 2021 فكانت قد انتهت بصافي تدفقات بلغ 20,3 مليار درهم.

وباستقراء دقيق للبيانات المنشورة من طرف المؤسسة الرسمية المختصة، فإن هذا "التراجع الكبير" ناتج عن وضعية عرفت بدورها تراجُعاً في "عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Recettes IDE) نسبته 17,8 بالمائة، مستقرة عند مبلغ إجمالي 32,5 مليار درهم".

ويُلاحظ، تسجيل "ارتفاع" في نسبة النفقات لهذه النوعية من الاستثمارات محققة نسبة إيجابية +25,6 بالمائة مما يعادل قيمة 22,34 مليار درهم، وهو ما أدى إلى تراجع الاستثمارات المباشرة بالمملكة بنسبة تزيد عن النصف مقارنة بسنة 2022.

بالمقابل بصمت "الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج" إلى نهاية سنة 2023 على ارتفاع لافت فاقت نسبته 34 في المائة، بمبلغ نفقات وتحويلات ناهز 25,6 مليار درهم (+31 بالمائة)، وقيمة عائدات قُدرت بـ 17,17 مليار درهم (+29 بالمائة).

وكما هو معلوم، أن المغرب يعد من الدول الأولى التي تستثمِر بشكل كبير في الخارج، إلا أنها لا تستقطب بشكل هام الاستثمارات الأجنبية، ومن بين العوامل التي قد تعترض المستثمر الأجنبي حينما يرغب في ولوج السوق المغربية "النظام الجبائي الغير مستقر" وذلك بفعل التغير السنوي والدوري لمقتضيات الإجراءات الضريبية، وهو ما قد ينفر المستثمرين.

الفقرة الثانية: سبل تعزيز الاستثمار الأجنبي وتحسين مناخ الأعمال

لقد أضحى العامل الاقتصادي اليوم يلعب دورا جوهريا ومركزيا في العلاقات الدولية، حيث بات الميول العام للنظام العالمي الراهن يكرس هيمنة كل ما هو إقتصادي على حساب المجالات أخرى لوظائف الدولة الحديثة، وأصبحت القضايا المالية والتجارية هي المحرك للعلاقات الدولية والمتحكمة في الأجندة الخارجية للدول.

هذا التوجه الجديد للعلاقات الدولية إنعكس بطبيعة الحال على توجهات وبنية العلاقات الخارجية للمغرب والشكل المؤطر الناظم للديبلوماسية المغربية، فلم تعتبر الإختيارات الخارجية للبلدان تتحدد بناء على القضايا سياسية محضة، بل أضحى العامل الإقتصادي هو المحرك والدافع الحقيقي لهذه السياسة، وباتت الدول أكثر توجها إلى البحث عن الفرص الاقتصادية من أجل إنعاش مبادلاتها التجارية وتحفيز جاذبية الإستثمارات وجعلها ملفات أساسية في سياستها الخارجية، وأيضا في نسج علاقاتها وشراكاتها الإقتصادية[1].

إن نجاح السياسة العامة للمغرب في مجال الإستثمارات وبروزها للواجهة في إطار شراكة دولية ناجحة، يمثل مصدر إشعاع للمغرب وتجربته على المستوى الدولي ومحط أنظار العالم وشركاء المغرب الإقتصاديين، كما تمثل عامل جذب لمستثمرين وممولين جدد.

[1] جواد النوحي، مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب، أبحاث3، منشورات عكاظ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الانسانية) سلسلة أبحاث) ، الدار البيضاء، سنة:2010، ص.288.

وفي هذا السياق، يشكل الاستثمار الأجنبي قوة ناعمة في يد صناع القرار السياسي والإقتصادي، حيث تم إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات[1] سنة 2017، لتحل محل إدارة الإستثمارات كمديرية تابعة لرئيس الحكومة، وتتمثل مهمتها في تنظيم أعمال الترويج للتعريف بفرص الإستثمار في المغرب، كما تقوم هذه الوكالة بأعمال إستكشافية وأخرى رامية الى اجتذاب المستثمرين[2].

ولتدعيم القوة الناعمة[3] الناشئة، وجعلها أكثر فعالية في السياسات العامة للدولة عموما، فقد تمت تعبئة القطاع الخاص لمواكبة الإشعاع المتحقق من المشاريع الإستثمارية الكبرى التي أطلقها المغرب، وتعزيز الإشادة الدولية من خلال المزيد من الإستثمارات الخارجية، وهو الأمر الذي استغلت عليه الدولة بناء على دراسات استشرافية ومستقبلية.

وكما هو معلوم، أن المغرب يتوفر على كل المقومات لتعزيز إشعاعه الدولي وجعله رافعة للقدرة التنافسية والجاذبية، وذلك من خلال تعزيز روابط الشراكات الاستراتيجية، وتوحيد محتوى الرسائل الموجهة إلى الخارج، ويتعلق الأمر بميزة أساسية وحيوية تدخل في إطار الرهان الإستراتيجي لعلامة الصنع في المغرب، الذي يعد عاملا تنافسيا غير مكلف، وقادرا على المساعدة على تقليص العجز التجاري للمغرب[4].

إن الإستثمار الأجنبي له وظيفة مهمة في خلق الثروة وفرص الشغل والمساهمة في إنعاش النمو الإقتصاد المغربي وتحسين مناخ الأعمال، فإنه يكتسي أهمية قصوى من خلال نتائجه على المستوى الخارجي، فالإشعاع الدولي للإستثمار الأجنبي ينعكس في شكل قوة ناعمة بيد صناع القرار الإقتصادي بالمغرب، مما يجعله يتموقع في قلب التجارة الدولية وكفاعل إقتصادي قوي ضامن لحضوره في الأسواق الخارجية، بل مرحب به في العديد من البلدان.

---

[1] الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تأسست الوكالة في عام 2017، وهي المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال تشجيع وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وكذا تنمية صادرات المنتجات والخدمات.

تلعب الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات دورا رائدا في تعزيز العرض الإقليمي في الاقتصاد المغربي، مما يساهم في خلق القيم وفرص العمل، مع تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الوطني، وتعد الوكالة مصدرا للمقترحات والمشورة، حيث أنها مسؤولة عن جملة أمور منها:

- تقديم المقترحات وإنجاز الدراسات لتنفيذ استراتيجية الحكومة فيما يتعلق بتنمية الاستثمار والتصدير، وكذلك تقييم النتائج المحققة في هذا المجال؛
- إبداء الرأي في جميع القضايا المتعلقة بتنمية الاستثمارات وإنعاش الصادرات؛
- تولي مهام الأمانة العامة للجنة الوطنية للاستثمارات.

[2] جمال قاسمي، الاستثمارات العمومية الكبرى بالمغرب . دراسة قانونية سوسيو . اقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس –الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، السنة:2021/2020، ص.330.

[3] إنها سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طرق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال.

- جوزيف س. ناي، محمد توفيق البجيرمي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة: العبيكان، نيويورك . الولايات المتحدة، سنة:2007، ص.9.

[4] مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، م س، ص.321.

خاتمة:

ختاما، يعطي النمو في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب لمحة عن التحسن الكبير في ثقة الشركات الدولية بمناخ الأعمال في البلاد، بعدما قامت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات، التي تشجع أصحاب الأموال على إقامة مشاريع بفضل الميزات التنافسية الكبيرة.

غير أن التحدي الحقيقي اليوم يكمن في خلق مناخ مشجع للأعمال والاستثمار، وهو مسعى مشترك يتطلب تظافر جهود الجميع كل من موقعه، لذا فإن نجاح الاستثمار الأجنبي وتحقيق الغاية المرجوة منه، والمتمثلة في تنشيط الاقتصاد الوطني في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية لابد من العمل على:

- ✓ إعادة النظر في ظروف مناخ الأعمال بالمغرب، خاصة في مجال التمويلات، وتسهيل وتبسيط أكثر للإجراءات الضريبية والجبائية، مع منح امتيازات لجذب التدفقات الاستثمارية؛
- ✓ التفعيل الأمثل لمقتضيات ميثاق الاستثمار الجديد من أجل خدمة مصالح الدولة المغربية والمستثمر الأجنبي معا؛